

Center  مركز
مركز أزا
للدراسات والاستراتيجيات
For Studies & Strategies



المرصد

شؤون فلسطينية

2016/07/30 م

مسار النخبة
ELITE TRACK

المحتويات

- 3.....بتسليم: "إسرائيل" قتلت 546 طفلاً فلسطينياً خلال حرب غزة بمعدل 10 كل يوم.....
- 3.....تقرير: مخططات استيطانية جديدة في القدس.....
- 4.....مصدر في الجهاد: الحركة لا تزال تدرس المشاركة في الانتخابات والتوجه نحو الرفض.....
- 6.....نقابة موظفي غزة: نرفض التمييز بين الموظفين في منحة الراتب الكامل.....
- 6.....هل تقرب الانتخابات البلدية بين القوى الفلسطينية؟.....
- 8.....صحفية عبرية: حماس مستعدة للإنقضاض على فتح الضعيفة في الانتخابات البلدية.....
- 10.....عام على محرقة آل دوابشة...العدالة غائبة وأسئلة أحمد تتزايد.....
- 12.....أسير فلسطيني من السجون الإسرائيلية للأتراك: أثبتتم عزتكم بهزيمتكم الانقلاب.....
- 13.....بروفيسور إسرائيلي: فتح قد تحاول التهرب من إجراء الانتخابات.....
- 14....."حمية": لجنة الانتخابات ترتكب مخالفة قانونية وقدمنا اعتراضاً لها.....
- 15.....الغول يكشف: قوى اليسار الخمس توافقت على خوض الانتخابات بقائمة موحدة..ومستعدون لبحث خيارات أخرى!.....
- 16.....تفاصيل تكشف لأول مرة .. هكذا قتل ارغمان ونويمان محمد الفقيه.....



مركز
Center
GAZA
للدراسات والاستراتيجيات
For Studies & Strategies

قال جدعون ليفي الكاتب الصحفي في الصحيفة العبرية هارتس أن 180 طفلاً رضيعاً وحتى جيل 5 سنوات، 180 طفلاً لا حول لهم ولا قوة، قتلهم الجيش الإسرائيلي في غزة في عملية الجرف الصامد أثناء نومهم ولعبهم وهرتهم وفي أسرهم أو بين أذرع والديهم.

وقال في مقال له "حاولوا تخيل ذلك. لقد قتل الجيش الإسرائيلي على مدى خمسين يوماً 546 ولداً بمعدل أكثر من عشرة أولاد في اليوم، صف كل ثلاثة أيام، شريحة كل أسبوعين. فقط حاولوا تخيل ذلك".

وتابع ان هذه الاحصائيات وفق "المركز الإسرائيلي للمعلومات عن حقوق الإنسان في الأراضي المحتلة" "بتسليم" في ذكرى مرور عامين على القتل، واصفاً إياها انه يصعب تخيلها.

وأضاف إن أي كارثة طبيعية في الطرف الآخر من العالم كانت ستثير في إسرائيل المشاعر الانسانية أكثر من هذه الجريمة، التي قامت بها على بُعد ساعة سفر من تل أبيب.

وفي مقارنة ذكرها الكاتب فإن 84 ولداً إسرائيلياً قتلوا في السنوات الثمانية الصعبة عند اندلاع الانتفاضة الثانية وحتى الرصاص المصوب. 546 طفلاً فلسطينياً قتلوا خلال خمسين يوماً في صيف 2014.

وأكد أن الأطفال لم يقتلوا في حرب حقيقية، أو مواجهة قوة عسكرية حقيقية، وهي أيضاً لم تكن حرب لا مناص منها، أغلبهم قتلوا بسبب القصف الجوي أو القذائف التي أطلقت عن بعد، دون رؤيتهم حتى. في أغلبية الحالات شاهدوا صورهم الصغيرة وهم يلعبون على الشاطئ أو وهم مجتمعون في بيوتهم البائسة أو وهم نائمون أو أثناء هربهم.

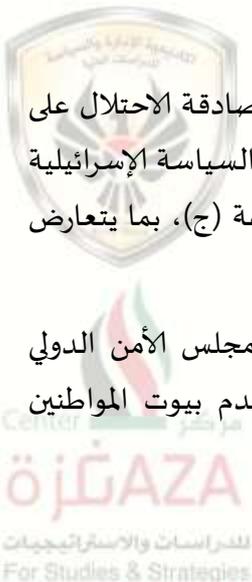
وقال "كل شيء على شاشة حاسوب الجنود والطيارين ويقولون إنهم لم يقصدوا قتلهم، لكنهم ضغطوا على الزر وقتلوهم والمعادلة هي ان مئات الجنود قتلوا مئات الأطفال".

تقرير: مخططات استيطانية جديدة في القدس

قالت هيئة فلسطينية رسمية متخصصة بشؤون الاستيطان ومصادرة الأراضي إن مدينة القدس المحتلة تشهد تصعيداً استيطانياً خطيراً، ومواصلة لجرائم التطهير العرقي بحق المواطنين الفلسطينيين والتي تمثلت بهدم مساكن المواطنين الفلسطينيين الأسبوع الماضي.

وأضاف المكتب الوطني للدفاع عن الأرض ومقاومة الاستيطان في بيان اليوم السبت (8/30)، أن مصادقة الاحتلال على مخططات لبناء مئات الوحدات الاستيطانية في مستوطنات القدس والضفة الغربية المحتلة، يأتي في إطار السياسة الإسرائيلية الهادفة إلى تكثيف الاستيطان وتعزيزه في الأراضي الفلسطينية، وتهويد القدس ومناطق فلسطينية مصنفة (ج)، بما يتعارض مع القوانين والأعراف الدولية.

وأكد المكتب، على ضرورة نقل ملف الاستيطان وملف هدم البيوت على وجه الاستعجال إلى مجلس الأمن الدولي بمشروع قرار يدعو إسرائيل تحت طائلة العقوبات إلى وقف نشاطاتها الاستيطانية ووقف سياسة هدم بيوت المواطنين الفلسطينيين.



وأشار المكتب إلى ضرورة نقل الملف للمحكمة الجنائية الدولية والطلب من المدعي العام إحالة ملفي الاستيطان وهدم البيوت إلى الشعبة القضائية للمحكمة، وذلك للبدء بالتحقيق في هذه الانتهاكات باعتبارها جرائم حرب يجب أن تتوقف دون قيد أو شرط .

وفي تفاصيل مخططات الاستيطان التي تم إقرارها الأسبوع الماضي ذكر المكتب، أن ما يسمى "دائرة أراضي الاحتلال" نشرت أربعة عطاءات جديدة لبناء ما مجموعه (323) وحدة سكنية جديدة.

وأوضح المكتب أن المخطط جزء من مشروع يشمل بناء (1200) وحدة استيطانية من المقرر إقامتها في المنطقة الواقعة بين مستوطنة (غيلو) ومدينة بيت جالا جنوب القدس المحتلة، سعياً من حكومة الاحتلال لإقامة مشروع "القدس الكبرى".

ونوه المكتب التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية، إلى أنه من المقرر أن تصادق لجنة البناء والتخطيط اللوائية الإسرائيلية في القدس المحتلة، على مخطط استيطاني يقضي بإقامة (57) وحدة استيطانية في مستوطنة "راموت" شمال القدس المحتلة.

كما كشف عن مخطط لإحاطة جبل الزيتون بسياج وإقامة مركز إسرائيلي للزوار وتدشين قطار هوائي (تلفريك) بين المنطقة وباب المغاربة في البلدة القديمة في القدس المحتلة.

وأكد المكتب الوطني للدفاع عن الأرض ومقاومة الاستيطان، أن جميع الحكومات الإسرائيلية، تعمل على دفع وطرد الفلسطينيين من المناطق (ج)، تحت مظلة من الحجج القانونية الواهية على شاكلة "البناء غير القانوني".

وأوضح المكتب أن سلطات الاحتلال الإسرائيلي هدمت في النصف الأول من العام الجاري، منازل في التجمعات السكنية الفلسطينية في الضفة الغربية، أكثر مما هدمت العام الماضي بأكمله.

وبين المركز أن عمليات الهدم الرئيسيّة تركزت في التجمعات السكنية الصغيرة المتواجدة بعيداً عن المراكز السكنية الفلسطينية، وبالأساس في الأغوار، وجنوب جبال الخليل، وشرق القدس.

وأدان المكتب الوطني للدفاع عن الأرض هدم قوات الاحتلال الإسرائيلي 15 منزلاً ومنشأة في العيسوية وقلنديا بمدينة القدس المحتلة، معتبراً ذلك استمراراً لسياسة الاحتلال الاستعمارية التهودية الهادفة إلى تفرغ القدس من سكانها الفلسطينيين، وترحيلهم عن المدينة المقدسة وإحلال المستوطنين مكانهم في ظل غياب أي رد فعل مؤثر وراذع من جانب المجتمع الدولي.

كما ندد المكتب، بمصادقة الكنيست الإسرائيلي بالقراءة التمهيدية على تعديل قانون "الأمر الضريبي" الذي يسمح بمنح المستوطنات والمستوطنين في الضفة الغربية امتيازات وإعفاءات ضريبية.

مصدر في الجهاد: الحركة لا تزال تدرس المشاركة في الانتخابات والتوجه نحو الرفض

غزة / سما / 2016\7\30

بالرغم من إعلان غالبية الفصائل الفلسطينية وفي مقدمتها حركة فتح وحماس، قرار المشاركة في الانتخابات البلدية المقبلة، إلا إن حركة الجهاد الإسلامي لا تزال حتى اللحظة تدرس قرار المشاركة من عدمه، في ظل معلومات تشير إلى أن الرأي الراجح لدى الحركة يميل إلى رفض الدخول في هذه الانتخابات، على غرار موقف الحركة السابق في الانتخابات البلدية والتشريعية.

وأكد مصدر مسؤول في حركة الجهاد فضل عدم ذكر اسمه للصحيفة اللندنية، أن الحركة لا تزال تدرس المشاركة من عدمها في الانتخابات البلدية المقررة يوم الثامن من شهر أكتوبر/ تشرين الأول المقبل. وقال إنهم لم ينتهوا حتى اللحظة من دراسة ملف الانتخابات البلدية، وطريقة المشاركة فيها، وإن ذلك يحتاج إلى بعض الوقت.

وحول ما تردد عن موافقة الحركة على النزول ضمن قوائم مشتركة مع حماس في كافة أنحاء قطاع غزة، نفى ذلك وقال إن الحركة لم تقرر بعد المشاركة، حتى توافق على الدخول في قوائم مشتركة. وأضاف أن ما يتردد «غير صحيح».

وسألت «القدس العربي» المسؤول عن عملية تسجيل عناصر أعضاء الحركة، في ظل دعوات حركتي فتح وحماس العلنية لعناصرها بالتوجه لمراكز التسجيل، من أجل تحديث سجلات الناخبين، فأشار إلى أن الحركة أصدرت «تعميماً داخلياً» على عناصرها، طالبهم بالتسجيل في سجلات الناخبين، مشيراً إلى أن نسبة التسجيل كما تؤكد لجنة الانتخابات وصلت إلى نحو 90%. وأكد أن التسجيل «حق لكل مواطن» وأنه جاء في ظل دراسة الحركة لموضوع المشاركة في الانتخابات من عدمه، وكذلك فرق بين التسجيل والمشاركة.

وحول كيفية المشاركة حال قررت حركة الجهاد خوض الانتخابات، أشار إلى أن ما يحكم الحركة هو «تحقيق المصلحة العامة». وأضاف «هذا المبدأ هو الذي يحكم توجه الحركة في هذه الانتخابات»، مؤكداً حرصها «على أن تكون هناك خدمة أفضل للمواطنين بعيداً عن المصالح الحزبية».

واستبعد حال قررت الحركة المشاركة الدفع بقيادات تنظيمية لرئاسة قوائمها في الانتخابات. وعاد وأكد أن قرار المشاركة من عدمه، لا يزال قيد الدراسة في أرقه قيادة حركة الجهاد الإسلامي.

واستفسرت «القدس العربي» بشكل أكبر عما يدور في أروقة الحركة، وأكد مقربون من الجهاد أن التوجه السائد والرأي الأقوى حتى اللحظة، يميل إلى رفض المشاركة. وارجعوا ذلك إلى «حدة التنافس بين فتح وحماس»، مشيرين إلى أن حركة الجهاد لا تريد أن تدخل في أي عملية استقطاب، في ظل التنافس الشديد، وأن هناك قلقاً لدى الحركة من نتائج الانتخابات البلدية المقبلة، في ظل «جو التنافس» الذي يتوقع أن يشهد سخونة قوية.

يشار إلى أن مراكز التسجيل للانتخاب فتحت يوم السبت الماضي، وانتهت مساء أول من أمس، على أن تستمر الكترونياً حتى 12 من أغسطس/ آب المقبل.

ويعتبر المحللون هذه الانتخابات مقياساً لقوة فتح وحماس على الأرض، خاصة وأنها في حال عقدها ستكون الأولى التي تشارك فيها الحركتان المتخاصمتان منذ بدء الانقسام عام 2007. وكانت خمس قوى فلسطينية هي الجبهة الشعبية، والجبهة الديمقراطية، والاتحاد الديمقراطي الفلسطيني «فدا»، وحزب الشعب، والمبادرة الوطنية، قد عقدت اجتماعاً لها لمناقشة الانتخابات المحلية. وأكدت القوى الخمس على ضرورة تشجيع الجمهور بالتسجيل للانتخابات في كافة قوائم المحافظة، مشيرة إلى أنها مع «وثيقة الشرف» التي وقعت عليها القوى مع لجنة الانتخابات المركزية.

ولفتت إلى أنها اتفقت على تشكيل قائمة موحدة باسم موحد في كافة مدن وقرى المحافظات.

وأكدت هذه القوى أهمية الانتخابات المحلية كونها تركز الديمقراطية وتفتح الطريق أمام الانتخابات الرئاسية والتشريعية والمجلس الوطني. يشار إلى أن وثيقة الفصائل الفلسطينية تشمل 19 بنداً من أهمها، اعتبار العملية الانتخابية «حقاً شعبياً وضرورة وطنية وحاجة اجتماعية ملحة»، واعتبار «محكمة البدايات» في الضفة وغزة المرجعية القانونية لها. وكذلك تنص على التزام الجهات الأمنية في الضفة الغربية وقطاع غزة، بتوفير الحماية والأمن للجان الانتخابات، وكذلك توفير الحماية للمتنافسين ومقارهم الانتخابية، وأن تلتزم هذه الأجهزة بعدم استدعاء أو ملاحقة المتنافسين لـ «أسباب تتعلق



بالدعاية». كما أكدت الوثيقة على ضرورة عدم اللجوء في الدعاية الانتخابية إلى «التحريض والظعن» بالقوائم الانتخابية، والامتناع عن «التشهير والقذف والشتم»، وكذلك الابتعاد عن «إثارة النعرات الطائفية والدينية والقبلية». كذلك نصت على عدم حمل السلاح أو استخدامه أثناء الاجتماعات العامة والمسيرات، وسائر الفعاليات والنشاطات الانتخابية.

نقابة موظفي غزة: نرفض التمييز بين الموظفين في منحة الراتب الكامل

غزة - صفا 30\7\2016

أكد نقيب نقابة الموظفين في القطاع العام في قطاع غزة محمد صيام رفضهم التمييز بين الموظفين المدنيين والعسكريين، مطالباً دولة قطر بصرف المنحة للموظفين المدنيين والعسكريين الذين ينتمون إلى الأجهزة الشرطة المدنية التي تنفذ القانون.

وخاطب صيام الموظفين في بيان له بعنوان "كفى إذلالاً للموظفين في غزة، لن نعاني لوحدها في المرحلة القادمة" إننا "نحييكم على ثباتكم وصبركم المقدر في ظل الظروف القاسية التي فرضتها علينا حكومة التوافق ومعاداتها المستمرة وغير المبررة للموظفين وعوائلهم".

وأضاف "شتان بين من يمنع الرواتب عن الموظفين وبين من يسعى لصرفها، لذا مرة أخرى شكراً قطر قيادةً وحكومةً وشعباً، ونطالب القيادة القطرية بأن تصرف الرواتب من المنحة الكريمة للموظفين المدنيين والعسكريين الذين ينتمون إلى الأجهزة الشرطة المدنية التي تنفذ القانون".

وأكد صيام على وجود اتصالات ومساعي حثيثة لصرف رواتب الموظفين العسكريين بالتزامن مع الموظفين المدنيين.

وأشار إلى أنهم يدرسون "الآن عدم استلام الراتب إلا مع زملائنا الموظفين العسكريين إذا لم تتم الاستجابة لمطلبنا".

وشدد نقيب الموظفين على رفضهم "نبرة التمييز بين الموظفين المدنيين والعسكريين وإعادةتنا إلى المربع الأول من المشكلة، ونؤكد لكل الفلسطيني أننا لن نعاني لوحدها وعلى الجميع تحمل مسؤولياتهم".

وبعد نحو أسبوع من إعلان دولة قطر عن صرفها راتباً كاملاً لكافة الموظفين في غزة الذين تخلت عنهم حكومة التوافق الفلسطينية، كتب وكيل وزارة المالية بغزة يوسف الكيالي الليلة الماضية على صفحته بـ "فيسبوك" إن "المعلومات المتوفرة حتى الآن عن المنحة القطرية أنها ستصرف بنفس الآلية التي صرفت بها المنحة الأولى عام 2014 بواسطة الأمم المتحدة و عبر البريد".

وأثار منشور الكيالي سخطاً واسعاً لدى الموظفين في القطاع الذين لم يتقاضوا راتباً كاملاً منذ نحو 3 سنوات تقريباً، حيث تصرف لهم وزارة المالية بغزة دفعات مالية شهرية تصل إلى 45% من نسبة رواتبهم.

هل تقرب الانتخابات البلدية بين القوى الفلسطينية؟

المصدر: "عربي21"

باتت الانتخابات المحلية المزمع عقدها خلال شهر تشرين الأول/ أكتوبر، الشغل الشاغل للنخب السياسية والاجتماعية والاقتصادية والأحزاب والعشائر الفلسطينية، وشخصيات مختلفة باتت تستعد من الآن لانتخابات المجالس القروية والبلدية، في مؤشر على الاهتمام الكبير بأول انتخابات متفق على إجرائها في الضفة الغربية وقطاع غزة؛ بين معظم الفصائل الفلسطينية، لا سيما حركتنا فتح وحماس، كما تخوض حركة الجهاد الإسلامي الانتخابات لأول مرة.

وعبرت شخصيات فلسطينية، عن أملها في أن تكون الانتخابات القادمة بداية لتوحيد الصف الفلسطيني، لمواجهة التحديات الكبيرة التي تعصف بالقضية الفلسطينية، فيما عبر آخرون عن تحفظهم على إجراءها.

ويرى نصر أبو جيش، عضو اللجنة المركزية في حزب الشعب، أن "قرار السلطة بإجراء انتخابات جاء نتيجة الأوضاع السياسية التي يعيشها الشعب الفلسطيني، ونتيجة الضغوطات الأوروبية التي فرضت إجراء الانتخابات في موعدها، بعد أن أصبح الشعب الفلسطيني بلا هيئة قانونية تتعلق بالرئاسة التشريعية والقروية والبلدية".

واعتبر أن إجراء تلك الانتخابات بمثابة استحقاق يجب أن ينفذ كون تلك المجالس خدماتية، وإجراؤها بمثابة حراك صحي من أجل رفع جودة الخدمات التي تقدم للمواطنين.

واعتقد أبو جيش أن الوضع اختلف خلال الأربع سنوات الماضية بسبب الوضع الإقليمي للشعب الفلسطيني، ومشاركة جميع القوى السياسية في الانتخابات. وتوقع أن تعقد الانتخابات في موعدها دون تأجيل، وأن تسير بشكل إيجابي إلا إذا كانت هناك "أمور طارئة".

وأعلن سابقا أن قوى اليسار الفلسطيني الخمس (الجمعة الديمقراطية والجمعة الشعبية وحزب الشعب الفلسطيني وحزب فدا والمبادرة الوطنية الفلسطينية) قررت خوض الانتخابات بقائمة مشتركة.

تحفظ

بدورها طالبت النائبة عن حركة فتح نجاة أبو بكر، بإعادة تشكيل المجلس الوطني الفلسطيني بداية، "لأن المجلس الوطني هو أعلى السلطات ومنه تتفرع سلطات أخرى تنظم الحياة السياسية"، كما قالت.

ورأت أن "إجراء الانتخابات سيكسر الانقسام، وتقسيم شطري الوطن، ولا ينهي الانقسام".

وقالت إنها تؤيد إجراء انتخابات للمجلس الوطني في البداية، ومن ثم مؤتمر فتح وبعدها انتخابات رئاسية.

وكان عضو الهيئة القيادية العليا لحركة فتح في المحافظات الجنوبية، عبد الله أبو سمهدانة، قال إن الحركة ستدخل بكل ثقلها في الانتخابات المحلية.

وتابع أبو سمهدانية في حديث مع صحيفة "الحياة الجديدة" المحلية أن حركة فتح تعلمت من الدروس واستخلصت العبر من الكبوات التي عاشتها على مدار السنوات الأخيرة التي مضت وأدت إلى تراجعها في انتخابات المجلس التشريعي والبلديات، وهو ما سيجد صداه في هذه الانتخابات التي ستكون بمثابة الصورة المصغرة للانتخابات التشريعية والرئاسية المقبلة، وفق تقديره.

وأوضح أن الحركة ستختار شخصيات لا خلاف عليها وتحظى باحترام الجميع، معبرا عن اعتقاده بأن الانتخابات ستفتح آفاقاً جديدة أمام المصالحة الفلسطينية، وأنها ستكون بداية لإنهاء الانقسام معنوياً، من خلال مشاركة غزة في هذه الانتخابات، ورأى أنها تشجع على إجراء انتخابات المجلس الوطني والتشريعي والرئاسية.

تفاؤل بعقد الانتخابات

أما النائب عن حركة حماس خالد طافش؛ فقد قال إنه "بالرغم من توقع نجاح الانتخابات، إلا أن الكثير من المعوقات تقف أمامها، خاصة أن حركتي الجهاد الإسلامي وحماس ستشاركان هذه المرة، وهناك حاجة لتعزيز الحريات".

ويعتقد طافش أن الانتخابات ستسير بشكل إيجابي "لأن الأطراف معنية بذلك، ولأنها لها ما بعدها والكل يريد معرفة حجمه في الشارع"، مشيراً إلى أن الساحة ستشهد مزيداً من التحالفات واللقاءات بين الفصائل.

ورأى أن "السلطة معنية بمعرفة نتائج الانتخابات؛ لأنها ستحدد على أساسها توجهها للانتخابات الرئاسية والتشريعية، وبعض الفصائل ستتخذ من الانتخابات كمائن سياسية وستضحي بالفوز ليؤذن بالانتخابات التشريعية والرئاسية فيما بعد"، كما قال.

وقال عضو المكتب السياسي لحركة حماس، موسى أبو مرزوق، في تصريحات صحفية، إن حماس ستشكل وتدعم قوائم من أصحاب الخبرة والكفاءة في الانتخابات البلدية المرتقبة، موضحا أن الحركة لن تخوض الانتخابات في أي موقع بالضفة بقوائم حزبية باسم الحركة.

وحددت الحكومة الفلسطينية يوم الثامن من تشرين الأول/ أكتوبر المقبل موعدا لإجراء انتخابات مجالس الهيئات المحلية (البلديات) في الأراضي الفلسطينية، وطلبت من لجنة الانتخابات المركزية الفلسطينية بالبدء في إجراء التحضيرات اللازمة.

وأشار مدير لجنة الانتخابات المركزية في محافظة نابلس، محمود المسيحي، إلى أن اللجنة بدأت بالإعداد لتلك الانتخابات والتجهيز لها وفق المعايير، وذلك عقب قرار مجلس الوزراء.

وأوضح المسيحي؛ أن الأراضي الفلسطينية (في الضفة وغزة) تضم 413 مجلسا محليا.

وبين أن عدد المسجلين لدى لجنة الانتخابات المركزية بلغ أكثر من 84 في المئة، متوقعا أن يواجهوا بعض المعوقات من قبل سلطات الاحتلال الإسرائيلي على الحواجز في الضفة الغربية أثناء العملية الانتخابية، كاعتقال نشطاء في الحملات الانتخابية للمرشحين أو إغلاق بعض المراكز الانتخابية وهو ما حدث سابقا.

يذكر أن آخر انتخابات بلدية جرت في فلسطين عام 2012، لكنها اقتصرت على الضفة الغربية دون غزة. وجرت آخر انتخابات تشريعية في 2006، فيما كانت آخر انتخابات رئاسية فلسطينية في 2005.

صحفية عبرية: حماس مستعدة للإنقضاض على فتح الضعيفة في الانتخابات البلدية

أمد/ تل أبيب: 2016\7\30

كتب الصحفي الإسرائيلي دوف ليبر تقريرا حول الانتخابات البلدية الفلسطينية القادمة في صحيفة "تايمز أوف إسرائيل"، تحت عنوان: حماس مستعدة للإنقضاض على فتح الضعيفة" وجاء في التقرير:

الحركة المسيطرة في القطاع تقول بأنها ستشارك في الانتخابات المقررة في أكتوبر؛ فبعد كل شيء، فازت حماس في الانتخابات في المرتين الودنتين التي شاركت فيها

تستعد حركة "حماس" للقيام بعرض القوة مستخدمة واحدا من أقوى أسلحتها - صندوق الاقتراع.

في عام 2012، قاطعت الحركة الإسلامية الانتخابات البلدية بسبب مزاعم بالتخويف والفساد في الضفة الغربية من قبل منافستها حركة "فتح" التي تسيطر على السلطة الفلسطينية. منذ ذلك الحين، بقيت أكبر حركتان فلسطينيتان في حالة حرب باردة.

على الرغم من هذه التوترات، فاجأت "حماس" الكثيرين من خلال الموافقة مؤخرا على المشاركة في الانتخابات البلدية في جميع أنحاء الأراضي الفلسطينية المقررة في 8 أكتوبر.



وقال خبراء لـ"تايمز أوف إسرائيل"، بأن "حماس" أنهت على الأرجح مقاطعتها للتصويت، لأن الحركة ترى أن هناك فرصة لإكتساب الشرعية من خلال الإنقضاض على منافس ضعيف - رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس، والذي لا يتمتع بشعبية وحركته المقسمة "فتح".

حماس أيضا في حالة عزلة سياسية بعد خسارتها لدعم مهم من دول سنية هامة مثل مصر والأردن والسعودية وإلى درجة ما تركيا أيضا بعد توصل أنقرة وإسرائيل مؤخرا إلى اتفاق مصالحة. صندوق الإقتراع، كما يقول خبير إسرائيلي، هو الطريقة التي سيكون من خلالها بإمكان الحركة السيطرة على مصيرها، في حين أن باحث فلسطيني معروف افترض وجود تنسيق سري وغير مسبوق بين الإسلاميين و"فتح".

"حماس" فازت في المرتين الوحيدتين التي شاركت فيها بالانتخابات - إنتخابات البلدية في عام 2005 وإنتخابات التشريعية في 2006، التي نتج عنها حرب بين "حماس" و"فتح". ولكن منذ الإنتصار الديمقراطي الأخير لحركة "حماس"، مرت 10 أعوام.

بورفسور شاؤول ميشعال، رئيس برنامج الشرق الأوسط في "المركز متعدد المجالات" في هرتسليا، قال لتايمز أوف إسرائيل: "من الواضح تقريبا لماذا قررت حماس المشاركة في الإنتخابات المقبلة".

"إذا نظرت إلى الوراثة في ما حدث خلال الإنتخابات في 2006، تعتقد حماس بأن هذه أفضل طريقة للفوز بمكانة وقوة في صفوف الجماهير الفلسطينية في الضفة الغربية. هم يرغبون بتوسيع تأثيرهم إلى حيث قلب القضية الفلسطينية"، كما قال.

في عام 2006، فازت "حماس" تقريبا بجميع الدوائر الإنتخابية في الضفة الغربية وغزة.

يعتقد ميشعال بأن حماس ترى أن هناك فرصة في استغلال ضعف عباس في الوقت الحالي. رئيس السلطة الفلسطينية يبلغ من العمر (81 عاما)، وتشير تقارير إلى أنه لا يتمتع بصحة جيدة. إستطلاعات الرأي تشير إلى أن أغلبية الفلسطينيين يريدون إستقالته.

وقال ميشعال: "هذه فرصة حماس لضمان أن يكونوا جزءا لا يتجزأ من أي عملية سياسية في المستقبل".

وأضاف أن "حماس" وصلت إلى درجة من العزلة السياسية أصبحت فيها "الطريقة الوحيدة لتعزيز موقفها مع الجمهور هي خوض هذه الإنتخابات". ويرى أن نجاح "حماس" في الماضي ونجاحها المرجح في الإنتخابات المقبلة متعلق بطبيعتها كحركة إسلامية.

وقال ميشعال: "حماس هي حزب الشعب، تضع جهودها في العمل مع المجتمعات على الأرض... أولا وقبل كل شيء، هم مجموعة إسلامية إجتماعية: يركزون على الخدمات الإجتماعية والرفاه الإجتماعي والعمل مع المحتاجين، وخاصة في الأماكن التي قد لا تصلها الحكومة المركزية".

في مؤشر على فوز "حماس" المرجح في الإنتخابات المقبلة، فازت الحركة الإسلامية على مدى العامين الماضيين بالمنافسة التي تُعتبر أفضل مقياس للرأي العام الفلسطيني - الإنتخابات الطلابية في جامعة "بيرزيت". "بيرزيت" هي أقدم جامعة فلسطينية وتُعتبر موقعا ليبراليا ومعقلا لحركة "فتح" والسلطة الفلسطينية.

"الجيل الشاب أكثر تأييدا لحماس. عن خبرة سابقة، الإنتخابات الطلابية تميل إلى أن تكون دقيقة جدا"، كما قال ميشعال.

مع كل الإحتمالات ضدها، يعتقد البروفسور الإسرائيلي بأن "فتح" قد تحاول التهرب من إجراء الإنتخابات.

وقال: "يتعلق كل شيء برجل واحد: أبو مازن (عباس). بإمكانه إيجاد طرق لتجاوز الإعلان. قد يستبدل ذلك بشيء أكثر دراماتيكية، مثل مفاوضات على مبادرة السلام العربية"، في إشارة منه إلى اقتراح من عام 2002 يعرض على الدولة اليهودية علاقات دبلوماسية كاملة مع 57 بلد عربي ومسلم بعد إبرام اتفاق سلام مع الفلسطينيين.

ووصلت مبادرة السلام العربية إلى الواجهة في الأشهر القليلة الأخيرة، حيث ناقش مسؤولون عرب وإسرائيليون الخطة. دكتور خليل الشقافي، أستاذ علوم سياسية ومنظم إستطلاعات معروف يقول: "تخميني هو أن حماس وافقت [على الانتخابات] لأن عباس، من دون الاعتراف بذلك علنا، وافق على إجراء الانتخابات المحلية في قطاع غزة تحت السيطرة الأمنية والإدارية الكاملة لحماس".

"في هذه المرحلة"، كما قال الشقافي، "يبدو أن حماس مهتمة بالحفاظ على سيطرتها في القطاع أكثر من اهتمامها بتوسيع تأثيرها داخل الضفة الغربية".

مع ذلك، عرض أستاذ العلوم السياسية الفلسطينية نظرية أخرى شبيهة بتلك التي اقترحها ميشعال.

"قد تكون حماس تعتقد أنه بالنظر للانقسام في حركة فتح، وبالأخص في قطاع غزة، ستظهر نتائج الانتخابات صعود الحركة الإسلامية وشعبيتها على الرغم من الحصار المفروض من قبل إسرائيل ومصر، وبالتالي تزيد من تعزيز شرعيتها"، بحسب الشقافي.

وفرضت إسرائيل حصار بریا وبحريا على قطاع غزة، بهدف كما تقول إلى منع الحركة من استيراد الأسلحة، بعد صعود "حماس" للحكم في أعقاب إنقلاب دموي في عام 2007 شهد طرد حركة "فتح" التي يرأسها عباس من غزة.

ومن المقرر أن يتم إجراء الانتخابات المقبلة في 416 بلدية ومجلس محلي؛ يقع 25 منها في غزة والـ 391 الأخرى في الضفة الغربية. إذا تم إجراء الانتخابات، ستكون أكبر انتخابات بلدية يجريها الفلسطينيون في تاريخهم.

عام على محرقة آل دوابشة...العدالة غائبة وأسئلة أحمد تتزايد

رام الله - نائلة خليل العربي الجديد 2016\7\30

تتساءل عائلة آل دوابشة عن مصير الملف الذي رفعته السلطة الفلسطينية للمحكمة الجنائية الدولية قبل عام، لمحاكمة المجرمين الإسرائيليين الذين أحرقوا عائلة سعد دوابشة، في جريمة قضى فيها الأب سعد، والأم ربهام، والرضيع علي، فيما نجا أحمد بمعجزة. طرح السؤال اليوم حول ملف "المحكمة الجنائية"، ومصير المذكرة، التي رفعها المسؤولون الفلسطينيون للمدعية العامة، يقود إلى طرح سؤال آخر حول مصير المستوطنين القتلة، الذين لم يحاكموا بعد، في الوقت الذي تحل فيه الذكرى السنوية الأولى لمحرقة عائلة دوابشة غداً، الأحد.

تحل الذكرى دون أي تغيير يذكر، بعد، على كل الوعود التي أطلقت بالاقتصاص من القتلة وبتحريك قضية العائلة عبر المحاكم الدولية، وبتحويل بيت العائلة، أي مسرح الجريمة، إلى متحف يخلد ذكرى أفرادها، ويبقيه مزاراً شاهداً على إجرام المستوطنين الإسرائيليين.

التغيير الوحيد، الذي تعيشه عائلة دوابشة، هو عودة الطفل أحمد من رحلة علاج مكثفة، الأسبوع الماضي، إذ أنهى علاجه في مستشفيات الاحتلال، والتي سيزورها مرة في الأسبوع للمراجعة، فيما سيتم استكمال عمليات تجميلية لجسده المحترق على مدار السنوات المقبلة.



ويعيش أحمد تحت رعاية مباشرة من أجداده الأربعة، الذين يتناوبون على العناية به. لكن هؤلاء يواجهون تفاصيل وأسئلة من الطفل لا يحملون لها أي جواب، حول سبب حرق منزل العائلة، وعمّا إذا كان "في الجنة أجهزة تلفون ليتحدث مع أبيه وأمه وشقيقه".

أسئلة يطرحها أحمد على جدته، رحاب دوايشة، البالغة من العمر 68 عاماً. أما زوجها، محمد دوايشة، البالغ من العمر 70 عاماً، والذي يعاني من وضع صحي صعب، فيروي كيف يبادره أحمد عندما يراه يتألم على سريريه قائلاً له "والدي سيأخذك إلى المستشفى لأنه يحسن قيادة السيارة". يقول الجد: "أصعب شيء عندما يغافلنا أحمد ويذهب إلى بيت عائلته المحروق الذي لا يبعد أكثر من 50 متراً عن بيتنا، نظنه يلعب مع أولاد عمه في ساحة الدار، ولكن بغضون دقائق يباغت الجميع، ويتسلل إلى بيت عائلته المحترق والمغلق، فنذهب إلى هناك ونعيده إلى البيت".

ويمضي أحمد وقته ما بين بيت جديه محمد وحسين، والكل ينتظر إتمام بناء البيت الجديد الذي وعدت السلطة الفلسطينية أن تبنيه لأحمد ويجمع أجداده الأربعة في مكان واحد لرعايته. ويقول عمه نصر إن "البيت سيكون جاهزاً بعد بضعة أشهر ربما ثلاثة أو أربعة، وسيضم أجداد أحمد الأربعة لرعايته". وتذكر جدته رحاب أن المستوطنين حرقوا "شجرة عائلة ابني سعد، ولم يبق من الشجرة سوى فرع واحد هو أحمد، سنكرّس ما تبقى من حياتنا لرعايته". أما جده لأمه، حسين، والذي تولى الإقامة معه بالمستشفى طوال عام كامل، فقد كرّس حياته لرعاية الطفل، لكن خوفه عليه لم ينقطع، إذ يخشى من اعتداء آخر للمستوطنين يستهدف الطفل، الذي أصبح رمزاً يفضح همجية الاحتلال.

يقول حسين إنه جهز غرفة كاملة لأحمد في بيته حتى يستقر فيه، مضيفاً أنه يخشى أن يدعه ينام لوحده، خوفاً من أن يتسلل المستوطنون مثل المرة الأولى وينفذون وعيدهم وتهديدتهم بالقضاء على أحمد، كما تشير كتابات المستوطنين على مواقع التواصل الاجتماعي. ويتابع الجد: "ينام أحمد في حضني، فهو يخاف النوم في غرفته خوفاً من الحريق، ويبدأ بالليل بتذكر كيف احترق منزل عائلته واختبأ وراء الكرسي وبدأ ينادي على والده فزعاً". كانت تلك اللحظة قاسية عليه، لأنه كان ينادي والده للاقتراب منه، في حين كان الوالد يصرخ ألماً قبل أن يلفظ أنفاسه، بحسب رواية الجدّ.

يبدو أحمد طفلاً هادئاً جداً وخجولاً، يركز على ألعابه الإلكترونية، ويتجنب النظر بشكل مباشر إلى عيني أي شخص من حوله، رغم ازدحام المكان بالأقارب والزوار. ويرفض أية محاولة لتقبيله حتى الآن. وبدأ الأمر من المستشفى التي كان يتلقى العلاج فيها، وكان يزوره العشرات كل يوم. لكن الأطباء أخبروه بضرورة ألا يقبله أحد حتى لا تتلوث حروقه. لكن الطفل لا يزال يلتزم بهذا التوجيه حتى الآن.

اللافت في الأمر عدم وجود أي أخصائي نفسي يتابع أحمد عن قرب. ولم تعين السلطة الفلسطينية أي أخصائي، حتى الآن، ليتفرغ بشكل كامل أو جزئي لتأهيل الطفل نفسياً بعد كل ما أصابه.

يقول الجد حسين "سنطالب السلطة الفلسطينية بمساعدة أحمد عبر تعيين أخصائي نفسي، لأن هذا الأمر مهم له ليتخطى ألمه بطريقة صحيحة". وفي جولة قصيرة مع الجد نحو بيت سعد دوايشة، يبدي الجد أسفه كون البيت لا يزال على حاله منذ عام.

وكانت عائلة دوايشة قد قررت تحويل المنزل إلى متحف ليبقى شاهداً على محرقة الاحتلال وجرائمه، الأمر الذي استجاب له الرئيس، محمود عباس، في حينه، لكن شيئاً من ذلك لم يحدث حتى الآن، مع حلول الذكرى السنوية الأولى للجريمة. في هذا الإطار، يقول عم أحمد، نصر: "بعد أسبوع من المحرقة حصلنا على موافقة الرئيس لإنشاء المتحف، لكنّ هناك تلكؤ من بعض الوزارات"، مضيفاً أن العائلة "بادرت مع نقابة المهندسين إلى وضع تصميم ومخطط للمتحف، وقامت

بتسليمه في شهر رمضان الماضي إلى وزارة الأشغال" لتبدأ بتأمين التمويل اللازم له، والذي يرجح أن يتم من خلال جمع التبرعات. ويتابع أن "رئيس الوزراء الفلسطيني، رامي الحمد لله، أبدى دعمه وإسناده لنا، لكننا علمنا من بعض الأوساط في الحكومة أن الأخيرة حولت الموضوع إلى الصناديق العربية للبحث عن ممول لمشروع المتحف"، على الرغم من إصرار العائلة على أنها "تريد بناء المتحف بأموال فلسطينية خالصة، بحيث يرفع العلم الفلسطيني على المتحف فيما بعد". ويؤكد نصر أن هذا ما قاله لرئيس الوزراء قبل شهرين وأن الأخير "وافق عليه، لكن لا أعلم ماذا جرى بعدها"، حسب تعبيره. ويختم قائلاً إنهم كانوا يأملون "أن تتم هذه الأمور في وقت أبكر، لكن هذا ما جرى، ولولا تحركنا ومراجعتنا المستمرة لملف عائلة دوابشة، ل بقي الملف في أرضه، ولم يكن أحد ليراجع أو يسأل عن الأمر من باب الاهتمام.. للأسف"، على حد تعبيره.

وفيما تتابع العائلة منذ نحو عام أمر البيت الجديد والمتحف والقضية في المحكمة الجنائية الدولية، وكلها أمور لم تنجز بعد، يستعد أحمد، الشهر المقبل، لارتياح الصف الأول في مدرسة القرية التي قررت السلطة الفلسطينية إعادة تسميتها بـ "مدرسة الشهيد علي سعد دوابشة"، أي سيكون أحمد على موعد يومي للذهاب إلى مدرسة تحمل اسم شقيقه الرضيع، مما يعني بالنسبة إليه المزيد من جرعات الوجد والذكريات اليومية دون أي تطور حقيقي في قضيته.

أسير فلسطيني من السجون الإسرائيلية للأتراك: أثبتت عزتكم بهزيمتكم الانقلاب

"عبد الله" البرغوثي "المحكوم عليه بـ67 مؤبداً، مخاطباً أردوغان: "كُن كالجسر المتين الذي يوصل أبناء هذه الأمة إلى بر السلامة"

اسطنبول/صالحة أوزدمير/ الأناضول 2016\7\30

بعث الأسير الفلسطيني في السجون الإسرائيلية "عبدالله البرغوثي"، رسالة تأييد ودعم لتكريا قيادة وشعباً، لإفشالهم محاولة الانقلاب التي شهدتها البلاد منتصف الشهر الجاري، مشيداً بـ"عزة" هذا الشعب في مواجهة ما حصل.

وقال الأسير البرغوثي في رسالته التي نقلتها عنه دار "أكين" التركية للنشر، اليوم الجمعة، مخاطباً الرئيس رجب طيب أردوغان: "أدعو الله أن تصلكم كلماتي هذه - حتى لو كانت متأخرة - التي كتبها من محبسي هنا بالسجون الصهيونية لدعمكم وشعبكم في مواجهة محاولة الانقلاب الوحشية".

مضيفاً "السيد أردوغان. اصبر واستمر في طريقك، لأنك تسير في طريق الحق، وكُن كالجسر المتين الذي يوصل أبناء هذه الأمة إلى بر السلامة".

أما رسالته للشعب التركي فجاء فيها: "أثبتتم للعالم بأسره ما تتمتعون به من شرف وعزة، وهزمتم محاولة الانقلاب الفاشلة بدمائكم وشجاعتكم"، مستطرداً "أظهرتم للجميع ما معنى حب الأمة والوطن".

وفي ختام رسالته، وجّه "البرغوثي" إدانة لعناصر منظمة "فتح الله غولن" الإرهابية المسؤولة عن محاولة الانقلاب، بقوله: "اعلموا جيداً أنكم خنتم أمتكم ووطنكم بالوقوف في صف القوى الخارجية واستيلائكم على مفاصل الدولة التركية، لكن الله جعل جهودكم وآمالكم هباءاً منثوراً".

وتابع: "لا يَضُرُّ السَّحابُ نُباحَ الكِلابِ".

ويقبع الأسير البرغوثي البالغ من العمر 44 عاماً، في السجون الإسرائيلية منذ عام 2003، ومحكوم عليه بـ67 مؤبداً (المؤبد الواحد يساوي 99 عاماً) لإدانته من قبل تل أبيب، بتهمة قيادة كتائب عز الدين القسام، الجناح المسلح لحركة "حماس" في الضفة الغربية، وقتل 67 شخصاً في سلسلة هجمات متفرقة.



يُذكر أن دار "أكين" كانت قد نشرت للأسير نفسه كتاباً بعنوان "مهندس في الطريق".

و"مهندس على الطريق" هي رواية خطها البرغوثي بعدما تلقى خطاباً في محبسه الانفرادي من ابنته "تالا" لم يضم سوى سؤالين: من أنت؟ ولماذا أنت؟، فبدأ الألب في الإجابة بأسلوب أدبي تجلى في هذه الرواية، سارداً تفاصيل قصة حياته كي يقص على صغيرته ملامح القضية التي عاش يناضل من أجلها ويقبع في السجن حالياً من أجلها أيضاً.

بروفيسور إسرائيلي: فتح قد تحاول التهرب من إجراء الانتخابات

القدس المحتلة - متابعة صفا 29\7\2016

قال رئيس برنامج الشرق الأوسط في "المركز متعدد المجالات" البروفيسور الإسرائيلي شاؤول ميشعال إن حركة فتح قد تحاول التهرب من إجراء الانتخابات البلدية المزعم تنظيمها في مطلع شهر أكتوبر المقبل.

وذكر ميشعال لصحيفة "تايمز أوف إسرائيل" العبرية الجمعة أن "كل شيء يتعلق برجل واحد: أبو مازن (الرئيس محمود عباس)، بإمكانه إيجاد طرق لتجاوز الإعلان (إعلان الانتخابات)، قد يستبدل ذلك بشيء أكثر دراماتيكية، مثل مفاوضات على مبادرة السلام العربية".

وبين أنه من الواضح تقريباً لماذا ستشارك حماس بالانتخابات، مضيفاً "إذا نظرت إلى الوراء فيما حدث خلال انتخابات 2006، تعتقد حماس بأن هذه أفضل طريقة للفوز بمكانة وقوة في صفوف الجماهير في الضفة الغربية، هم يرغبون بتوسيع تأثيرهم إلى حيث قلب القضية الفلسطينية"، كما قال.

ويرى ميشعال أن "حماس ترى أن هناك فرصة في استغلال ضعف عباس في الوقت الحالي. فهو كبير في العمر ولا يتمتع بصحة جيدة، واستطلاعات الرأي تشير إلى أن أغلبية الفلسطينيين يريدون استقالته".

وقال البروفيسور الإسرائيلي الذي يعمل مدير لأهم مراكز الدراسات الاستراتيجية في الكيان الإسرائيلي: "هذه فرصة حماس لضمان أن يكونوا جزءاً لا يتجزأ من أي عملية سياسية في المستقبل".

وذكر أن "حماس" وصلت إلى درجة من العزلة السياسية أصبحت فيها "الطريقة الوحيدة لتعزيز موقفها مع الجمهور هي خوض هذه الانتخابات"، منوهاً إلى أن نجاحها في الماضي ونجاحها المرجح في الانتخابات المقبلة متعلق بطبيعتها كحركة إسلامية.

وقال "ميشعال": "حماس هي حزب الشعب، تضع جهودها في العمل مع المجتمعات على الأرض أولاً وقبل كل شيء، هم مجموعة إسلامية اجتماعية، يركزون على الخدمات الاجتماعية والرفاه الاجتماعي والعمل مع المحتاجين، وخاصة في الأماكن التي قد لا تصلها الحكومة المركزية".

ونبه إلى أن "الجيل الشاب أكثر تأييداً لحماس، وذلك عن خبرة سابقة، فالانتخابات الطلابية تميل إلى أن تكون دقيقة جداً"، كما قال.

وفي عام 2012، قاطعت حماس الانتخابات البلدية التي أجرتها السلطة في الضفة المحتلة فقط بسبب استمرار ما قالت إنه "الهجمة الشرسة على قياداتها وأنصارها والتفرد في اتخاذ القرار".

وكان مجلس الوزراء قرر الثلاثاء الماضي تحديد يوم السبت 8 أكتوبر 2016 موعداً لإجراء انتخابات في 416 بلدية ومجلس محلي، يقع 25 منها في غزة والـ391 الأخرى في الضفة الغربية المحتلة، وتكليف لجنة الانتخابات المركزية بالبدء بإجراء والترتيبات اللازمة لتنظيمها.



يذكر أن حماس فازت في المرتين الوحيدتين التي شاركت فيها بالانتخابات-البلدية في عام 2005 والتشريعية بـ2006، التي أعقبها أحداث يونيو/حزيران مع "فتح". ولكن منذ الانتصار الديمقراطي الأخير لحماس، مرت 10 أعوام.

وعلى إثرها فرضت "إسرائيل" حصارًا بريًا وبحريًا مشددًا على قطاع غزة، ومنعت إدخال البضائع إليه، وشنت 3 حروب عليه بهدف إخضاع الحركة وإزالة حكمها لكنها فشلت.

ويعد "المركز المتعدد المجالات في هرتسليا" أو ما يطلق عليه معهد السياسات والاستراتيجية من أبرز المراكز التي تعنى بالأمن الإسرائيلي، حيث كان قد تأسس عام 2000 بغية "تدعيم السياسة القوميّة لإسرائيل وترقية عمليّة صنع القرارات الاستراتيجية".

ويعالج المعهد-بحسب أهدافه المعلنة- "أكثر القضايا أهميّةً لإسرائيل، كالأمن القوميّ، والاستراتيجية، والسياسات الخارجية، والاستخبارات، والشعب اليهودي، والاقتصاد، والعلوم، والتكنولوجيا، والرفاه الاجتماعي، والسياسة الاجتماعيّة والتربية والتعليم".

ويعقد المعهد سنويًا مؤتمر هرتسليا حول ميزان المناعة والأمن القوميّ للكيان الإسرائيلي.

"حماية": لجنة الانتخابات ترتكب مخالفة قانونية وقدمنا اعتراضًا لها

غزة - صفا 29\7\2016

قال مركز حماية لحقوق الإنسان في غزة إنه رصد مخالفة لجنة الانتخابات المركزية للقوانين الفلسطينية المنظمة لعملية الانتخابات؛ والمتثلة بعدم نشرها لسجل الناخبين وفتح المجال للاعتراض والطعون بعد انتهاء فترة التسجيل.

وأوضح المركز في بيان وصل "صفا" نسخة عنه أنه وفق قانون انتخابات مجالس الهيئات المحلية رقم 10 لسنة 2005 وتعديلاته، فإن لجنة الانتخابات ملزمة بنشر سجل الناخبين في مكان يسهل الاطلاع عليه لتقديم الاعتراضات من المواطنين والمؤسسات الحقوقية، بحيث يستمر قبول الاعتراضات لمدة 5 أيام حسب نص المادة 11.

وأشاروا إلى أنهم فوجئوا أمس من قرار لجنة الانتخابات وقف التسجيل والنشر والاعتراض الساعة الرابعة مساءً، معتبرة أن فترة التسجيل هي ذاتها فترة الاعتراض، ما يعد مخالفة للنص القانوني الصريح للمادة 11 في قانون انتخابات مجالس الهيئات المحلية.

واعتبر المركز أن إغلاق باب الاعتراض بالتزامن مع إغلاق باب التسجيل يفوت المدة الزمنية الممنوحة قانونًا للاعتراض ويقيد المراكز الحقوقية والهيئات الرقابية من الرقابة على عملية التسجيل ويعد مخالفة للقوانين المنظمة للعملية الانتخابية.

وطالب لجنة الانتخابات العليا بنشر أسماء الناخبين حسب الأصول والقانون في مكان يسهل الاطلاع عليه في نفس الدائرة الانتخابية، داعيًا إلى تحديد موعد البدء بالاعتراض بحيث يستمر لمدة خمسة أيام.

وأعلن المركز بأنه تقدم باعتراض رسمي إلى لجنة الانتخابات، وفي حال عدم التزامها بنص القانون فإنه المركز سيتوجه للمحكمة المختصة



الغول يكشف: قوى اليسار الخمس توافقت على خوض الانتخابات بقائمة موحدة.. ومستعدون لبحث خيارات أخرى!

أمد/ غزة: 29\7\2016

كشف عضو المكتب السياسي للجهة الشعبية لتحرير فلسطين، كايد الغول، أن الجهة اتّفتت مع القوى الديمقراطية الخمس على خوض الانتخابات المحلية المقبلة، عبر قائمة موحّدة ذات كفاءة ومهنية.

وقال الغول في مقابلة مع "بوابة الهدف": اتفقنا مع القوى الخمس - الجهة الشعبية والجهة الديمقراطية وحزب الشعب الفلسطيني وحزب فدا والمبادرة الوطنية الفلسطينية- على أن تتشكل القائمة من القوى والمؤسسات والشخصيات الديمقراطية، لتخوض انتخابات الهيئات المحلية المقررة بتاريخ 8 أكتوبر المقبل.

وأوضح أنه "جرى التوافق على أن يتم خوض الانتخابات وفق برنامج يعكس احتياجات الناس ويخفف من معاناتهم، عبر قائمة من كفاءات مهنية، نظيفة اليد، قادرة على تقديم إسهاماتها الايجابية والبناءة من خلال عملها في البلديات، واستغلال كل الإمكانيات المتاحة على أفضل ما يكون، لخدمة المواطن الفلسطيني، مع الأخذ بعين الاعتبار الحصار الصهيوني الذي سيظل مُعطلاً لكثير من الآمال والطموحات".

ولفت إلى أن المطلوب الآن هو كسر حالة الاستقطاب الحاد بين حركتي فتح وحماس، التي حكمتا المجتمع الفلسطيني منذ الانقسام، ما دفع قوى اليسار للتوحد وتقديم رؤية وحدوية بأفاق اجتماعية تخدم جميع الفلسطينيين، وليس تياراً بعينه، "خاصة وأن البلديات التي جرى تغيير هيئاتها المنتخبة سابقاً، انحكمت إلى البعد الفئوي، وهو ما انعكس سلباً على دورها في تقديم الخدمات الضرورية للمواطن الفلسطيني".

ورأى الغول أن الانتخابات المقبلة "يجب أن يتم التعامل معها باعتبارها جزءاً، من عملية ديمقراطية لا بد وأن تُستكمل بالانتخابات التشريعية والرئاسية والمجلس الوطني، ويجب أن تكون العملية الانتخابية المقبلة، أساساً يُبنى عليه، حتى لا نصل لنتائج عكسية يمكن أن تُعطّل الانتخابات الأخرى.

وقال "إن إجراء الانتخابات المحلية هو استجابة لمطالب كانت تقدمت بها الجهة الشعبية وعدد من القوى الوطنية، وهي مدخل لإعادة تفعيل للحياة الديمقراطية، وتفعيل خلايا المجتمع الفلسطيني، ويُمكن لها أن تشكل بداية خروج من حالة الانقسام، خاصة وإن تم التوافق من قبل الجميع على عدم تحويلها لميدان آخر للصراع الذي من شأنه تعميق الانقسام".

ووقّعت جميع الأحزاب والفصائل السياسية الفلسطينية، مطلع الأسبوع الجاري، على ميثاق شرف بخصوص الانتخابات، أكد في نصوصه على بنود قانون الانتخابات المحلية، واحترام الحريات ونتائج الانتخابات، والعمل على إتمامها بالشكل الأمثل دون أية عراقيل.

هذا وكشف عضو المكتب السياسي في الجهة الشعبية عن أن عدّة جهات، من بينها حركتي حماس وفتح، طرحت على الجهة التحالف، برؤى مختلفة.

وحول إمكانية موافقة الجهة على طرح آخر، عقّب الغول بأنه "في حال تطوّر النقاش لإمكانية البحث فيما هو وطني مشترك، يمكن أن تبحث الجهة حينها رؤية تنطلق من أن تكون القائمة بعيدة عن المحاصصة، ومحاولة الاستئثار ببلديات معينة، وفي هذه الحالة تُحمل من جميع القوى"، مستدرِكاً بأن "إمكانية تطبيق هذا الطرح ضعيفة".

وأمل الغول أن تسود علاقات وطنية سليمة وأن تتوفر المسؤولية عند الجميع أثناء العملية الانتخابية، لتوفير الأجواء التمهيديّة للخروج من حالة الانقسام، حتى وإن كان ذلك بشكل متدرج.



وكان مجلس الوزراء الفلسطيني حدد يوم 8 أكتوبر المقبل، موعداً لإجراء انتخابات المجالس والهيئات المحلية، وقام بتكليف لجنة الانتخابات المركزية بالبدء في إجراء كافة التحضيرات والترتيبات اللازمة لتنظيم الانتخابات في موعدها

تفاصيل تكشف لأول مرة .. هكذا قتل ارغمان ونويمان محمد الفقيه

القدس المحتلة - سما 29\7\2016

كشفت مصادر إعلامية عبرية، أن رئيس جهاز المخابرات الإسرائيلية " الشاباك " أشرف شخصياً على عملية مطاردة الشهيد محمد الفقيه على مدار شهر كامل، وقاد عملية الاغتيال مع ضابط رفيع في الجيش من داخل غرفة عملية خاصة كانت تصل إليها صورة حية ومباشرة تبثها ثلاث طائرات استطلاع.

في الساعة التاسعة مساءً من يوم الثلاثاء الماضي، تقاطعت معلومات استخبارية وصلت من عدة مصادر إلى " الشاباك " تشير إلى أن محمد الفقيه يتواجد في بيت مكون من ثلاث طبقات في بلدة صوريف، علماً أن مثل تلك المعلومات أشارت خلال الأسابيع الماضية إلى ثلاثة أماكن يتواجد فيها محمد وفي كل مرة يكتشف الشاباك بعد محاصرة تلك الأماكن أنه غادر المكان بسلام.

على الفور بعد ورود المعلومات، صدرت التعليمات من غرفة العمليات الخاصة التي تدير عملية مطاردة محمد إلى القوات الخاصة بالجيش والشاباك بالتأهب لتنفيذ عملية الاغتيال.

دخل تباعاً لغرفة العمليات رئيس الشاباك نواف ارغمان ونائبه وقائد منطقة الخليل والضباط المسؤولين عن دورا وصوريف، برفقة اللواء روني نويمان قائد المنطقة الوسطى بجيش الاحتلال المسؤولة عن فرض الاحتلال بالضفة الغربية.

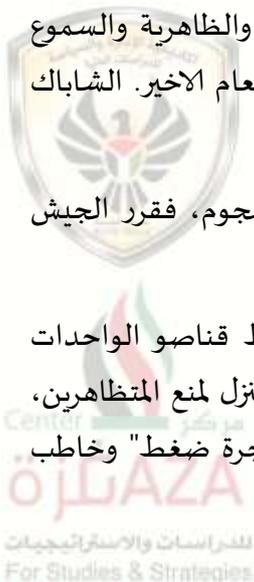
بالإضافة لطائرة الاستطلاع التي كانت تحلق في سماء صوريف ومراقبة المنزل الذي يتحصن فيه محمد الفقيه، صدرت أوامر بمغادرة طائرتين إضافيتين أعلتتا من قادة بدأت الصور تتدفق من الميدان لثلاث شاشات كان يتابعها ارغمان ونويمان ومساعدتهما.

الخيطة الأولى الذي أدى لاكتشاف هوية أعضاء الخلية التي يقودها محمد، توصل إليه الشاباك بعد العثور على السيارة في شارع عين سارة بالخليل بعد ساعات من تنفيذ الهجوم، وهو نفس الشارع التي نُفذت العملية فيه وأدت لمقتل حاخام، وبعد يومين تم اعتقال سائق السيارة محمد عمارة 38 عاماً وهو من بلدة دورا.

عمل ضباط الشاباك على مدار الساعة بالتعاون مع خبر نظم المعلومات بالجهاز للكشف عن مكان تواجد محمد الفقيه الذي اعتقل في السابق بسبب انتمائه لحركة الجهاد الاسلامي ونفذ الهجوم على عاتقه الشخصي. تم تحليل الكثير من سجلات كاميرات الحراسة التي تم الحصول عليها من أصحاب المحال الفلسطينية على مداخل قرى دورا يطا والظاهرية والسموع بطرق عديدة، بالإضافة لتحليل الالاف من المكالمات الهاتفية لأشخاص كانوا على علاقة بمحمد خلال العام الاخير. الشاباك اعتبر أن محمد قنبلة موقوتة قد ينفذ هجوماً في اي لحظة.

التحقيقات التي نفذها الشاباك توصلت إلى أن محمد اعتمد على اقاربه بالإختباء بعد تنفيذ الهجوم، فقرر الجيش ممارسة ضغوط على أسرة وأقارب محمد من أجل دفعه تحت الضغط لارتكاب خطأ.

في الساعة التاسعة مساءً من يوم الثلاثاء اكتمل حصار المنزل المكون من ثلاث طبقات وأحاط قناصو الواحدات الخاصة بالمنزل ومقاتلي وحدة كفير وصلوا الى المكان بالجيبات وناقلات الجند لضرب حصار دائري على المنزل لمنع المتظاهرين، وفي الساعة العاشرة وخمس دقائق بعد صدور الأمر من غرفة العمليات بدأ الجيش بتنفيذ إجراء "طنجرة ضغط" وخاطب



أحد الضباط محمد عبر مكبر الصوت وطالبه بتسليم نفسه، فرد محمد بالنار على القوات الخاصة التي بدورها فتحت النار على النوافذ وواصل محمد بالرد على النار بالنار وقذفوا المنزل بقنابل يدوية وواصل محمد إطلاق النار.

أصدر ارغمان أمرا بإطلاق صاروخ "لاو" مضاد للدروع صوب أحد النوافذ كان يعتقد ان محمد يتحصن بجواره، ولكن محمد اطلق النار مجددا. فتم إطلاق خمسة صواريخ "لاو" اخرى، وواصل محمد إطلاق النار ولم يستسلم. بعد ذلك تم إطلاق وابل قنابل عبر قاذف M-203 ومع ذلك واصل محمد إطلاق النار صوب الجنود وتحاشى أن يكون مكشوفاً أمام نيران القناصة.

قائد المنقطة الوسطى بالجيش اتخذ قرارا باستخدام "باغر" كبير لهدم المنزل على محمد في الساعة 03:30 صباحا، وبعدها لم يعد محمد يرد على إطلاق النار فتم إرسال كلب لداخل المنزل، الصور التي بثتها الكاميرات المثبة على رأس الكلب بينت أن محمد فارق الحياة

تم بحمد الله

*

